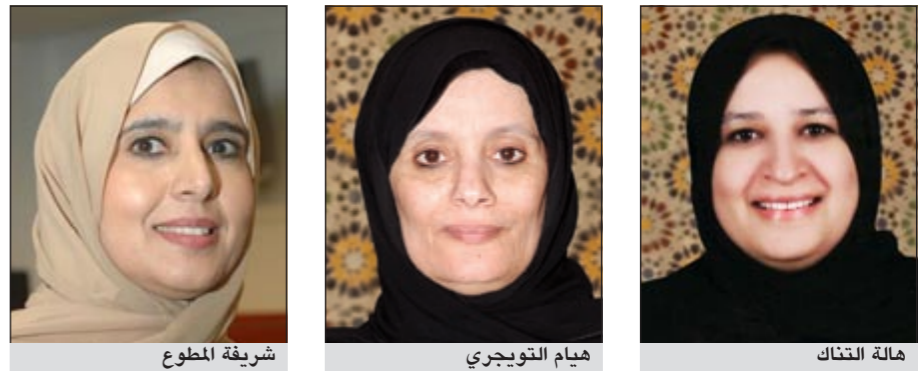


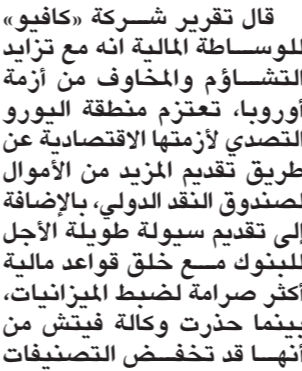
«بيتك»: إقبال متزايد على خدمات البنك المتنوعة لشريحة النساء خلال 2011



شهدت الخدمات المصرفية والتجارية والاستثمارية المتنوعة التي يقدمها بيت التمويل الكويتي (بيتك) «أفضل بنك إسلامي في العالم»، لشريحة السيدات من عملياته مزيداً من التطور خلال العام 2011، من خلال التوسع في طرح الخدمات والمنتجات المبتكرة والمصممة خصيصاً لتلبية احتياجات وتطلعات هذه الشريحة، تفعيلاً لإستراتيجية «بيتك» الراسخة التي تضع تطوير الخدمات المالية الخاصة بالسيدات ضمن أهم الأولويات، تتواءم مع تنامي الوعي المالي والاقتصادي للمرأة الكويتية وزيادة المطردة لتواجدها في القطاع المالي والاستثماري فضلاً عن توسع دورها المجتمعي عموماً. فيما كان ثمره هذا التوجه هو التجاوب السريع من قبل العميلات وزيادة الإقبال على جميع الخدمات والمنتجات، وبالمتابعة تعزيز الحضور القوي في هذا القطاع والمحافظة على مركز الريادة فيه بين المصارف المحلية والإقليمية.

من جانبها، قالت هالة التتاك، مدير منطقة القطيع المصرفي، إن القطاع المصرفي أحرز تقدماً ملموساً خلال العام الحالي في تحقيق الإستراتيجية المتكاملة لبيتك بتوفير مجموعة شاملة ومتكاملة من الخدمات المصرفية المصممة خصيصاً للسيدات، حيث توسعت في عدد الفروع لتصل إلى 41 فرعاً مخصصة للسيدات، بالإضافة لطرح باقة مميزة من المنتجات المصرفية لقيت استحساناً من قبل عميلاتها، كان أبرزها الوسيلة الخصاسية التي طرحت لجميع العملاء، ولقيت قبولا مرمياً للغاية.

«كافيو»: أزمة أوروبا مستمرة رغم تدخل المركزي الأوروبي

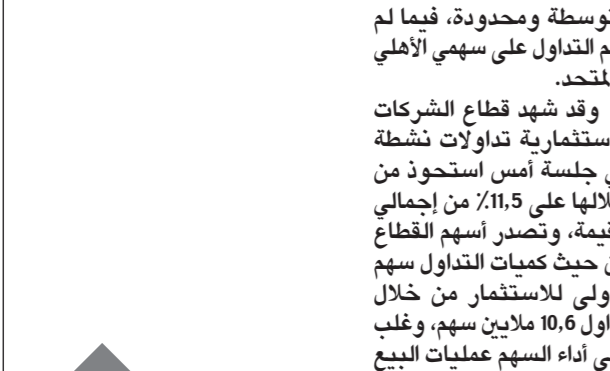


قال تقرير شركة «كافيو» للوساطة المالية انه مع تزايد التشاؤم والمخاوف من أزمة أوروبا، تعززت منطقة اليورو التصدي لأزمته الاقتصادية عن طريق تقديم المزيد من الأموال لصندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى تقديم سيولة طويلة الأجل للبنوك مع خلق قواعد مالية أكثر صرامة لضبط الميزانيات، بينما حذرت وكالة فيتش من أنها قد تخفض التصنيفات الائتمانية لـ 6 دول في منطقة اليورو منها إيطاليا وإسبانيا في المستقبل القريب، كما شككت الوكالة بقدرة الاتحاد الأوروبي على اتخاذ إجراءات جريئة من خلال تصريحا بأنه لا يبدو أن شيئاً سيحل في أوروبا إلى أن تصل إلى حافة الهاوية.

ولفت التقرير إلى ان البنك المركزي الأوروبي قام بإقراض 523 بنكاً بمنطقة اليورو بقيمة 490 مليار يورو تقريباً كقروض للشريحة في خدمات «بيتك» المالية الخاصة بوجود القنوات الاستثمارية المطروحة وتدني نسبة المخاطرة، إضافة إلى حرفية ومهنية الكوادر القائمة على إدارة هذه الأموال.

من جهتها، قالت مسؤولة السيدات في إدارة الخدمات التمويلية شريفة الطوع، أنه مع تزايد حدة المنافسة بين المصارف والمؤسسات التمويلية لزيادة حصصها من سوق خدمات التمويل عموماً وتلك المقدمة لشريحة السيدات خصوصاً، كلف «بيتك» من حملاته التسويقية والتوعوية وتقديم العروض والمزايا الحصرية التي تستهدف هذه الشريحة، حيث شاركت فرق عمل «بيتك» في العديد من البرامج التسويقية التي حظت بحضوراً قوياً في السوق المحلية خلال العام الحالي للتواصل الفعال مع هذه الشريحة، بما يساهم في تحقيق الأهداف البيعية المرجوة وحفاظ «بيتك» على حصته المرتفعة من هذه السوق.

عمليات تجميع ترفع السوق في الثواني الأخيرة



استهل سوق الكويت للأوراق المالية تعاملات أولى جلسات الأسبوع الأخير في العام الحالي بارتفاع على مستوى مؤشره، وذلك على إثر عمليات تجميع شهدتها الجلسة في الثواني الأخيرة من خلال عمليات شراء انتقائية على عدد من الأسهم القيادية في مقدمتها الوطني وبيتك وزين. ومع ارتفاع المؤشر السعري استعاد المؤشر العام للسوق مستوى 5800 نقطة الذي كان قد تخلى عنه في نهاية تعاملات الأسبوع الماضي على إثر عمليات بيع بهدف جني الأرباح.

وبدأت جلسة أمس على ارتفاع جازم عمليات تجميع لأسهم قيادية متمثلة في الوطني وبيتك إضافة إلى عدد من الأسهم الرخيصة مثل ايفا وتمويل الخليج والسلام وهينيس، وإن كان بعضهما شهد عمليات تخرج لجنى الأرباح السريعة، وهو الأمر الذي أدى إلى تذبذب ملحوظ على مستوى مؤشر السوق لفتحات طويلة من التداول، واستمر الارتفاع على وتيرة مع تباين حركة المؤشرين إلى أن تحل لحظات الإقفال والتي شهدت تحول المؤشر السعري من 8 نقاط انخفاضاً إلى 8 نقاط ارتفاعاً.

وارتفعت قيمة التداول في جلسة أمس بنسبة 31% ويرجع ذلك لعمليات المبادلة التي تمت على سهم التجاري نظير سداد مديونيات، حيث استحوذ سهم التجاري على 13,5 مليون دينار تمثل نحو 53,5% من إجمالي القيمة، وكان من الممكن أن ترتفع مؤشرات السوق أكثر مما ارتفعت لو تمت عمليات المبادلة على سهم التجاري بسعر 760 فلساً للسهم وهو سعر قبل التداول.

وفي ظل محاولات الدعم التي استحوذ عليها الأخير للتداول في السوق نشطت مجاميع أخرى لدعم أسهمها ومنها مجموعة الخرفاسي، حيث ارتفعت أسهم الساحل والمال وزين والكبالات واستقرت أسهم الاستثمارات وأتابيب بعد أن كان مرتفعة خلال التعاملات.

وارتفع المؤشر العام

للبورصة بواقع 8,2 نقاط ليغلق عند مستوى 5802,5 نقطة بارتفاع نسبته 0,14% مقارنة مع جلسة نهاية الأسبوع، وارتفع المؤشر الوزني بمقدار 1,47 نقطة ليغلق عند مستوى 403,37 نقاط بارتفاع نسبته 0,37% مقارنة مع الجلسة الأخيرة. وبلغ إجمالي الأسهم المتداولة 114,1 مليون سهم من خلال 1496 صفقة قيمتها 25,22 مليون دينار، وشهدت متغيرات السوق تبايناً في الأداء، حيث انخفضت كميات التداول بنسبة 28,6%، وانخفضت الصفقات بنسبة 54,6%، فيما ارتفعت القيمة الإجمالية بنسبة 31,7%، وجرى التداول على أسهم 99 شركة، ارتفعت من بينها أسهم 33 شركة وتراجعت أسهم 24 شركة واستقرت عند مستويات إغلاقها السابق 42 شركة، فيما لم يشمل التداول أسهم 115 شركة.

وتصدر قطاع البنوك النشاط من حيث القيمة، إذ تم تداول 23,6 مليون سهم نفذت من خلال 126 صفقة قيمتها 16,3 مليون دينار، وجاء قطاع الاستثمار في المركز الثاني من حيث القيمة، إذ تم تداول 35,6 مليون سهم نفذت من خلال 553 صفقة قيمتها 2,9 مليون دينار.

كما تصدر قطاع البنوك على 64,6% من القيمة الإجمالية في جلسة أمس بسبب النشاط التبادلي لسهم التجاري الذي شهد تداولاً أكثر من 18 مليون سهم بقيمة 13,5 مليون دينار تمثل أكثر من 53% من إجمالي السيولة في السوق، وشهد سهم الوطني ارتفاعاً بمقدار 12,9 نقطة ليصل إلى مستوى 120 فلساً بعد تداول 590 ألف سهم فقط، أما سهم بيتك فارتفع هو الآخر بمقدار 10 فلس بعد تداولات محدودة بلغت 375 ألف سهم ليصل إلى مستوى 890 ألف فلس، وتراجع سهم الخليج بواقع 10 فلس بعد تداول 885 ألف سهم ليصل إلى 500 فلس، وشهد سهم بركان تداولاً 1,2 مليون سهم غلب عليها البيع ليرتفع بمقدار 10 فلس ليصل إلى مستوى 455 فلساً، واستقرت باقي أسهم القطاع بعد تداولات

متوسطة ومحدودة، فيما لم يتم التداول على سهمي الأهلي والمتحد.

وقد شهد قطاع الشركات الاستثمارية تداولات نشطة في جلسة أمس استحوذ من خلالها على 11,5% من إجمالي القيمة، وتصدر أسهم القطاع من حيث كميات التداول سهم 10,6 ملايين سهم، وغلب على أداء السهم عمليات البيع ليرتفع بمقدار 6 فلس، فيما أصطل سهم عمليات التجميع النشطة من خلال تداول 8,5 ملايين سهم ليصل إلى 92 فلساً بعد ارتفاعه بمقدار فلس واحد، وشهد سهم ايفا تداولات متوسطة بلغت 3,6 ملايين سهم ارتفع بعدها إلى مستوى 42 فلساً بعد زيادته بمقدار 0,5 فلس.

كما تراجع أداء قطاع الشركات العقارية في جلسة أمس بسبب ضعف كميات التداول، وكان سهم أبيان هو الأكثر نشاطاً من خلال تداول 7,8 ملايين سهم ولكنه استقر عند مستوى إغلاقه السابق 29 فلساً، أما سهم رمال فعرض لعمليات بيع ملحوظة تراجع من خلالها بواقع 5 فلس بعد تداول 3,3 ملايين سهم.

في حين انخفضت كميات التداول في قطاع الشركات الصناعية في جلسة أمس استحوذ على 67,7% من القيمة الإجمالية، واستحوذ سهم التجاري على 53,5% من القيمة الإجمالية للتداول.

5 قطاعات سجلت مؤشرات ارتفاعات متفاوتة في جلسة أمس تصدرها قطاع الخدمات بواقع 40,1 نقطة، فيما سجل قطاع غير الكويتي تراجيحاً بواقع 24,8 نقطة.

وقد شهد قطاع الأسهم الخدماتية تداولات نشطة من خلال عملية الدعم التي تشهدها بعض الأسهم، وشهد سهم زين ارتفاعاً بمقدار 80 فلس ليصل إلى مستوى 110 فلساً بعد تداول 610 ألف سهم، وشهد سهم هينيس تيليكوم تداولات كبيرة تجاوزت 13 مليون سهم غلب عليها البيع ليرتفع بمقدار 10 فلس ليصل إلى مستوى 455 فلساً، واستقرت باقي أسهم القطاع بعد تداولات

«الكويتية الصينية»: دول الخليج تتمتع بالطلب الصيني الكبير بسبب تزايد الإقبال على اليوان

ذكر تحليل للشركة الكويتية الصينية الاستثمارية حول ارتفاع سعر صرف اليوان الصيني ومدى تأثيره على دول الخليج أن الدول الخليج ستتمتع بالطلب الصيني الكبير الناتج عن القوة الشرائية المتزايدة للعملة الصينية.

وقال التحليل الذي قدمه محلل اقتصادي في الشركة كامل عقاد أنه بسبب الارتفاع في سعر صرف اليوان مقابل الدولار الأمريكي بنسبة تقارب 5% هذا العام، أدى إلى ارتفاع متوسط نسبة واردات الصين النفطية من دول الخليج إلى أكثر من 4% من إجمالي واردات الصين مقارنة بنسبة 3,3% في العام الماضي، وذلك على الرغم من الأزمات الحالية وارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية هذا العام.

وأشار إلى أن اليوان أصبح بوضع أقوى على شرفاء الأصول القوية بالدولار، ومنها النفط الذي يتداول باليوان منذ عام 1975، الأمر الذي يجعل استيراد النفط من دول «منظمة الدول المصدرة للنفط» (أوبك) أقل كلفة بالنسبة للصين مقارنة بمستورديه الأخرى، ويعكس ذلك مباشرة على صادرات نفط دول الخليج التي تشكل ثلث دول «أوبك» وتنتج وحدها نصف إجمالي إنتاج «أوبك»، فإن شهد الدولار ارتفاعاً في قيمته، تنخفض القوة الشرائية للدول الأخرى المستوردة، وبالتالي قد يقل الطلب على النفط الخليجي أو تقوم هذه الدول بخفض حجم عرضها إن كانت ترى أن النفط يمكن أن يباع بسعر أفضل، والعكس صحيح، وستستمر أسس العرض والطلب هذه تقود نمو اقتصاد دول الخليج، حيث أن عوائد الصادرات النفطية تكمل أخذ أهم مكونات ناتجها المحلي الإجمالي، كما يتأثر تصدير المنتجات الأخرى بالشكل نفسه لأن دول الخليج المصدرة للنفط تربط عملاتها بالدولار الأمريكي، باستثناء الكويت التي تربط عملتها بسلة عملات، تتكون رئيسياً من الدولار الأمريكي.

ولفت إلى أن الصين قد زادت وارداتها النفطية من دول الخليج خلال العام والنصف الماضيين، ويتزامن ذلك مع ارتفاع سعر صرف اليوان، فقد زاد متوسط نسبة الواردات الصينية من دول مجلس التعاون الخليجي من 3,3% في الفترة بين يناير وأكتوبر من عام 2010 إلى أكثر من 4% في الفترة ذاتها هذا العام، أي زيادة بلغت 20 مليار دولار.

وساعد ارتفاع اليوان على زيادة استهلاك الصين للنفط الخليجي بالرغم من أن أسعار النفط ارتفعت إلى مستويات قياسية خلال «الربيع العربي» نتيجة التخفضات من مستوى العرض النفطي.

وبالفعل، استنفدت الصين في كل الأحوال بشرائهن للنفط بأسعار أفضل نسبياً من باقي الدول، واستنفادت من ناحيتها دول الخليج الأعضاء في «أوبك» من زيادة صادراتها إلى الصين والتي سجلت مستويات غير مسبوقة من الناحية الأسمية ومن نسبيتها من إجمالي واردات الصين، كل ذلك في عام حافظ خلاله سعر النفط الخام على مستويات فاقت الـ 100 دولار أميركي للبرميل.

وتعامل نسبة الـ 4,6% إجمالي واردات الصين من دول الخليج بـ 6,5 مليارات دولار، وذلك في شهر نوفمبر فقط.

وهذه مؤشرات مطمئنة لدول الخليج: فإن عانت الولايات المتحدة من إجهاد اقتصادي يضعف من قيمة الدولار الأمريكي، فستحافظ الحكومة الأميركية والعملات المستقرة مثل عملة اليوان الصيني والفريك السويسري، وإضافة إلى الدولار الأمريكي. ومع ذلك، فتحت سعر صرف اليوان الذي هو من العملات القليلة التي زاد سعر صرفها مقابل الدولار خلال العام كان نتيجة لسياسة الحكومة الصينية لإدارة عملتها. وفي حالة استمرار ارتفاع اليوان مقابل الدولار، ستستمر دول الخليج في التمتع بالطلب العالي من الصين. وفي النهاية، مهما كانت نتيجة التطورات الحالية، يبدو أن دول مجلس التعاون الخليجي في وضع أفضل من بقية دول العالم، حتى وإن برزت إمكانية حدوث انهيار اقتصادي عالمي.

«المتنى للاستثمار»: استمرار تراجع أسواق المال

بينما سجلت 63 شركة تراجعاً مقارنة مع 78 شركة في الأسبوع السابق، وأحرزت 10 شركات من مجموع الـ 66 شركة إسلامية تقدماً خلال الأسبوع، بينما شهدت 15 شركة إسلامية تراجعاً.

وأوضح التقرير أن قطاع العقار احتل المركز الأخر نشاطاً حيث بلغت حصته السوقية 31,76% محققاً ارتفاعاً بلغ 19% مقارنة مع الأسبوع السابق، وتصدره قطاع الاستثمار في المركز الثاني محققاً حصّة سوقية بلغت 29,4% بعد تراجعه بنسبة 12,39% مقارنة مع الأسبوع السابق.

كما احتل سهم شركة أبيان للتلغراف العقاري مركز السهم الأكثر نشاطاً للأسبوع الثاني على التوالي لاتباع اتجاهه الإيجابي مدعوماً بمشاعر حصد الأرباح، وتبعه سهم شركة هينيس تيليكوم القابضة ليحتل المركز الثالث.

أوضح التقرير الأسبوعي لشركة المتنى للاستثمار الخاص بـ «الأنباء» أنه على الرغم من انتشار الأخبار عن ضخ البنك المركزي الأوروبي مبلغاً قديماً بمقدار 489 مليار يورو في شكل قروض بفائدة متدنية إلا أن أداء أسواق المال العالمية تابع تراجعها.

وقد أغلق المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية تحت مستوى 5800 نقطة مسجلاً خسارة 29 نقطة خلال الأسبوع الماضي ليستقر على 5794,3 نقطة، بينما شهد مؤشر المتنى الإسلامي (MUDX) خسارة 1,66 نقطة ليغلق عند مستوى 590,92. وأغلق المؤشر الوزني عند مستوى 401,9 مسجلاً انخفاضاً بمقدار 5,74 نقطة خلال الأسبوع نفسه.

وقال التقرير أن السوق تابع مسيرته المتقلبة حيث شهدت مؤشرات زيادة في مستوى

«الوطني»: معطيات اقتصادية لا بأس بها في الولايات المتحدة قبيل فترة الأعياد

اعتمدت المزيد من تدابير التقشف والتي من شأنها أن تلقي بثقلها على عملية النمو الاقتصادي في البلاد، فقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0,2% عن الربع الثاني الذي ارتفع فيه بنسبة 0,3%، مع العلم أن هذا الانكماش الاقتصادي يعتبر الأول منذ الربع الأخير من عام 2009.

وأضاف التقرير أن مؤشر ثقة المستهلك قد تراجع بشكل فاق التوقعات خلال شهر ديسمبر وذلك إلى أدنى مستوى له منذ ما يفوق الستين، مضيفاً بذلك الارتفاع في الدلائل على وقوع منطقة اليورو والتي تضم 17 دولة ضمن أزمة اقتصادية متفاقمة، فقد تراجع مؤشر ثقة المستهلك من 20 إلى 21 وهو المستوى الأدنى له منذ شهر أغسطس عام 2009.

وبين أن هناك ارتفاعاً في مؤشر الثقة الألماني بقطاع الأعمال بشكل مفاجئ خلال شهر ديسمبر وذلك للشهر الثاني على التوالي، وهو الأمر الذي يدل على قدرة الاقتصاد الألماني وهو الاقتصاد الأكبر في أوروبا في الوقوف على وجه أزمة الديون التي تمر بها المنطقة، فقد ارتفع مؤشر معهد Ifo لمناخ الأعمال والذي يركز على استطلاع لراي 7,000 مدير تنفيذي، من 106,6 إلى 107,2 خلال شهر نوفمبر، من حين توقع الخبراء الاقتصاديون أن يتراجع المؤشر إلى 106. وذكر التقرير أن هناك تراجعاً في مؤشر ثقة المستهلك خلال شهر ديسمبر إلى أدنى مستوى له منذ ما يقارب الـ 3 سنوات بسبب الفترة التشاؤمية التي يعتمدها المستهلك بخصوص التوقعات الاقتصادية للبلاد لفترة الـ 12 أشهر المقبلة، فقد تراجع مؤشر

أوضح تقرير بنك الكويت الوطني أن الدولار شهد تراجعاً مقابل غيره من العملات الأجنبية مع اقتراب نهاية الأسبوع، وذلك تبعاً للمعطيات الاقتصادية الجيدة التي تشهدها المنطقة حالياً، فالحركة القوية المعهودة قد عادت إلى الأسواق من جديد خاصة بسبب التراجع الحاصل في عائدات السندات الإسبانية، بالإضافة إلى تمكن البنوك من خلال البنك المركزي الأوروبي من الحصول على كمية فاقت التوقعات من القروض لأجل 3 سنوات، فقد افتتح اليورو المنخفض عند 1,3020 مع العلم أنه استعاد بعضاً من زخمه خلال الأسبوع الماضي حيث ارتفع من جديد بعد تراجعها الذي دام لفترة 11 شهراً، خاصة بعد نجاح عملية بيع السندات الحكومية الإسبانية وبيارات منخفضة والتي أتت بنتائج فاقت التوقعات فيما يتعلق ببرنامج الإقراض لأجل 3 سنوات والخاص بالبنك المركزي الأوروبي، وفي المقابل، تراجع اليورو من جديد على إثر المخاوف في قدرة العطاء الضخم الذي قدمه البنك المركزي الأوروبي على تهيئة الأزمة الأوروبية، وبالتالي فقد أقل اليورو الأسبوع عند مستوى 461,30. تجدر الإشارة إلى أن الجنيه الاسترليني قد مر في وضع مشابه لوضع اليورو حيث افتتح الأسبوع عند مستوى 1,5537 ليرتفع بعدها إلى 4,5773، إلا أن الجنيه سرعان ما تراجع يوم الجمعة بسبب المعطيات الاقتصادية المخيبة للأمال والخاصة بالملكة المتحدة، ليغلق الأسبوع عند 1,5588. وفيما يتعلق بالين الياباني، فقد افتتح الأسبوع عند 77,75 ثم تجاوز حد